



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
المكتب الإقليمي للدول العربية  
كلمة معالي السيدة أمة العليم السوسوة  
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة  
مدير المكتب الإقليمي للدول العربية

إشهار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005  
"نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"

صنعا، اليمن، 7 كانون الأول/ديسمبر 2006

دولة رئيس الوزراء  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات الضيوف الكرام  
زملائي الأعزاء، أعضاء فريق تقرير التنمية الإنسانية العربية، أيها السيدات والسادة،

أود ، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن عميق تقديري لدولة رئيس الوزراء الأستاذ عبد القادر باجمال، ولحكومة وشعب اليمن، الذين أتاحوا لنا هذه الفرصة . وبالنيابة عن قدموا الدعم والمساندة للتقرير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك بالنيابة عن الفريق الذي أعد التقرير، ويطيب لي أن أعرب لكم جميعا عن مشاعر الشكر الصادق لما أبديتموه من الكرم وحسن الضيافة.

إن التقرير الذي نشره اليوم، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، هو الرابع والأخير من السلسلة الأولى من تقارير التنمية الإنسانية العربية. وقد ساهمت الدكتورة ريماء خلف في تأسيس وتوجيه إصداراتها ورعايتها لتحتل مكان الصدارة في جملة ما يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإننا إذ نأسف لعدم تمكنها من وجودها بيننا اليوم، نتمنى لها عاجل الشفاء من مرض حال دون مشاركتها في مناسبة كانت تحرص كل الحرص على حضورها.

يهتم البرنامج الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية، بالحوار الدائر في أرجاء الوطن العربي حول قضايا التنمية. ولا يسعني في هذا السياق إلا الإقرار بجهود المؤلفين الذين سلطوا الضوء

على القضايا الأكثر أهمية وخطورة في مجتمعاتنا، وطرح رؤية من شأنها فكُّ الأغلال التي تكبل مسيرة التقدم فيها.

إن نهوض المرأة يعني في جوهره:

- \* التكافؤ الكامل للفرص بين المرأة والرجل في اكتساب وتوظيف القدرات الإنسانية،
- \* ضمان حقوق المواطنة للنساء على قدم المساواة مع الرجال،
- \* الإقرار بالفروق بين الجنسين واحترامها. وليس من المقبول استخدام هذه الفوارق بين الذكور والإناث لدعم نظريات اللامساواة والتفاوت، أو أي شكل من أشكال التمييز.

ويستعرض التقرير عدداً من العقبات والتحديات الأساسية التي تعيق تحقيق المرأة لأقصى قدراتها الإنسانية في الحياة العامة، ذلك أن عوامل ثقافية، وقانونية، واجتماعية تقف حائلاً دون حصول المرأة على التعليم والخدمات الصحية، وفرص العمل وحقوق المواطنة والتمثيل في الحياة العامة. أما في الحياة الخاصة، فإن التقرير يرى أن أنماط التنشئة التقليدية والممارسات التمييزية داخل الأسرة، وقوانين الأحوال الشخصية، تتضافر كلها لتعزيز استمرار اللامساواة والقهر ضد المرأة.

ولا يفوتني، في هذا المقام، أن أنوه بالمجالات التي تحققت فيها إنجازات معتبرة في مجال تمكين المرأة العربية حيث يؤكد التقرير أن المكاسب التي حققتها بشق النفس أجيال من النساء العربيات وأنصارهن من الحكومات وفي المجتمع المدني والتي توجت هذه الجهود بسلسلة من المنجزات في ميادين العلوم الاجتماعية، والأدب، والعلوم، والقطاع التجاري الخاص، والفنون، والإعلام، والرياضة، وفي المجال السياسي، تشارك المرأة الآن في المجالس النيابية، والحكومات، ومجالس الحكم المحلي في أرجاء المنطقة العربية. وتضاعفت، بل تزايدت ثلاثة أضعاف، مشاركة المرأة في برلمانات عدد من الدول مثل العراق، والأردن، والمغرب، وتونس. غير أن التقرير يعترف بأن من الضروري تحقيق المزيد من الإنجازات من أجل تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات.

ويشير التقرير إلى ما تحقق من تقدم نحو المساواة بين الجنسين أمام القانون. ويستشهد بنتائج استطلاعات الرأي العام التي تؤيد إقرار المساواة في الحقوق والحريات. كما أن ثمة دلائل على التقدم في قوانين العمل في كثير من البلدان التي تمنح المرأة الحق في تقاضي الأجر الذي يساوي ما يتقاضاه الرجال لقاء نفس العمل، مع ضمان حقها في إجازة الأمومة، وفي بعض الحالات، رعاية الأطفال. وبنوّه التقرير بما قامت به بعض الدول من تحديث لقوانين الأسرة، واتخاذ إجراءات إيجابية وفعالة لموازنة حقوق الزوجين في فسخ الزواج وفي الطلاق. ويرى التقرير أن

قوانين الأحوال الشخصية التي تحفل "بالتحيز القانوني ضد المرأة"، تشكل التجسيدَ الأعمق للتمييز في المنطقة. وبالمقابل ينوه التقرير بالتشريعات الأكثر تطوراً في أقطار المغرب العربي والتي من شأنها "رفعُ صنوف الإجحاف التي لحقت بالمرأة في مجال الأحوال الشخصية، دون المساس بثوابت الشريعة".

ويشيد التقرير كذلك بتقدم النساء في مجالات اكتساب المعرفة. حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الإناث والذكور متساوية في التعليم العالي في اثنتي عشرة دولة عربية، وأن عدد البنات الملتحقات بالمدارس الابتدائية يعادل تسعين بالمائة على الأقل من عدد الصبيان في البلدان العربية، عدا ثلاثة منها. وتدل هذه الأمثلة على أن ثمة تغييراً في العالم العربي من هذه الناحية. لكن التقرير يشير إلى أن القصور في مجال التعليم في المنطقة هو من العوامل الرئيسية التي تمنع النساء من المشاركة الفعالة المثمرة في الحياة العامة.

وبالمثل، تضافر اشتدادُ التوجه نحو السوق الحر في المنطقة، مع تعاظم المناداة بتمكين المرأة، في زيادة مساهمة النساء صاحبات الأعمال في الاقتصادات العربية وفي دعم القطاع الخاص. وقد برزت منظمات للعاملات في هذا المجال في البلدان العربية قاطبة.

أصحاب المعالي والسعادة، الضيوف الكرام، أيها السيدات والسادة، حاولت في كلمتي هذه أن أطلعكم على النتائج والتوجهات البارزة في التقرير. بيد أن مضمونه في واقع الأمر أكثر ثراءً مما عرضت. غير أن الرسالة الأهم التي تنطوي عليها كلمتي اليوم واضحة كل الوضوح: إن نهوض المرأة العربية شرطٌ ضروري ولازم للنهضة العربية، وهو يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بمصير العالم العربي وتحقيق التنمية الإنسانية فيه.

ونحن، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نعتبر هذه التقارير من المعالم الهامة لمحاور المناقشات وللمداخلات المتصلة بالتنمية الإنسانية في الوطن العربي. كما أننا حريصون على ترجمة التوصيات التي طرحتها هذه التقارير على أرض الواقع. ولتحقيق هذا الغرض، أسهمت تقارير التنمية الإنسانية العربية في إثراء البرامج التي يتولى تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، وأضافت عناصر جديدة إليها. كما أنها وفرت حوافز مهمة للتفكير في اهتمامات جديدة. وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، احتلت مكان الصدارة قضايا الحكم الديمقراطي، والمعرفة، والإعلام، وتقانة المعلومات، ومكافحة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والدعوة إلى الارتقاء بأوضاع المرأة، وغدت من الأولويات الملحة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. وعلاوة على ذلك، فقد عقدنا العزم على ارتياد سبل جديدة لتطبيق المقترحات والدعوات الواردة

في هذه التقارير ووضعها موضع التنفيذ من خلال توسيع نطاق الخدمات التي نقدمها للارتقاء بأوضاع المرأة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية. وتجلى ذلك أيضا في معالجة القضايا المتصلة بالبيئة والمياه، وبلاستجابة لاحتياجات المنطقة في مجالات التجارة والنمو الاقتصادي.

إن هذا التقرير يمثل خاتمة السلسلة الأولى من تقارير التنمية الإنسانية العربية. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بمواصلة إصدار مثل هذه التقارير، للإسهام في تنمية العالم العربي وحوار السياسات. وسنعكف فيما تبقى من عام 2006، وخلال السنة الجديدة، على إعداد مراجعة خارجية لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية بأكملها، والقيام بمشاورات واسعة للخُلوص إلى مؤشرات حول الموضوعات التي ستتمحور حولها التقارير المستقبلية. ونعتقد أن هذه المشاورات ستشكل عنصرا حاسما في تعزيز ملكية هذه العملية في الأوساط المهمة والأطراف المشاركة فيها، الآن وفي المستقبل.

أيها السيدات والسادة.

لا يسعني، في الختام، إلا أن أعرب عن تقديري لجميع من أسهموا في إعداد هذا التقرير وإخراجه. وأخص بالذكر أعضاء فريق المؤلفين المركزي والمجلس الاستشاري الذين لم يألوا جهدا في تحليل القضايا المتصلة بالتنمية الإنسانية العربية وتقييم فرص النجاح المتاحة لها. وقد استوحوا ذلك كله من إيمانهم بإمكانات العالم العربي ومقدراته. فلتكن هذه هي نفسها الروح التي نستلهمها جميعاً في المسيرة الطامحة إلى تحقيق النهوض للمرأة، وبلوغ الأهداف الأسمى للتنمية الإنسانية العربية.

شكراً لكم....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.